

اقتصاد

عصام شلهوب

لبنان بين اقتصاد مأزوم وقرار سياسي معلق
عبود: الصمود يعكس قدرة المجتمع على التكيف

يقف لبنان اليوم عند مفترق طرق حاسم، في ظل واحدة من اعقد الازمات الاقتصادية في تاريخه الحديث، حيث تتداخل الانهيارات المالية مع الاضطرابات السياسية والاقليمية لتشكل مشهدا غير مسبوق من التحديات. فمنذ اندلاع الازمة المالية عام 2019، لم يتمكن لبنان من وضع اسس فعلية للتعافي، بل يسعى الى رؤية اقتصادية مستدامة

في عمق هذه الازمة، تتكشف تفاصيل يومية تفاقم الانهيار: كلفة طاقة مرتفعة وغير مستقرة، بيئة اعمال مثقلة بالبيروقراطية، ونظام مالي فقد ثقة المودعين والمستثمرين على حد سواء. مع غياب الشفافية وتأخر الإصلاحات، تحول الاقتصاد الى حالة من الجمود النقدي، حيث يتراجع الاستثمار وتتقلص فرص النمو، فيما تتسع دائرة الاقتصاد غير الرسمي.

ورغم هذا الواقع، لا يزال لبنان يظهر قدرة محدودة على الصمود، مدفوعة بتحويلات المغتربين وبقدرة المجتمع على التكيف القاسي مع تراجع مستوى المعيشة. الا ان هذا الصمود يبقى هشاً، لأنه لا يستند الى اسس انتاجية او سياسات مستدامة، بل الى توازن دقيق قابل للاهتزاز عند اي صدمة داخلية او خارجية.

لم تعد الازمة اقتصادية فقط، بل اصبحت ازمة خيار: اما الاستمرار في النهج نفسه بما يحمله من استنزاف تدريجي، او الانتقال الى نموذج جديد يعيد تعريف دور الدولة والاقتصاد، ويضع الاستقرار والسيادة الاقتصادية في صلب الاولويات.

"الامن العام" التقت الوزير ورئيس جمعية الصناعيين السابق فادي عبود.

■ كيف تقيم المشهد الاقتصادي اللبناني اليوم في ظل الازمات المالية والسياسية المترامية؟
□ الازمات المتتالية تؤثر حكما على الاقتصاد عبر الخسائر المباشرة وغير المباشرة، لا سيما ان الحرب الحالية فرضت اعباء ثقيلة على مختلف الدول من دون استثناء. لكن في

الحالة اللبنانية، لا يمكن اختزال الانهيار بما نشهده اليوم فقط، لأن اقتصادنا كان متعثرا اصلا قبل هذه الازمات. المشكلة أعمق بكثير، وهي اننا حتى الان لم نقر بأن نموذج ادارة الاقتصاد الذي اعتمدها لعقود طويلة قد اثبت فشلا فاضحا. حتى اليوم، لا نملك "المعلمية" الكافية لبناء اقتصاد ثابت ومنتج، اقتصاد قادر على استثمار الفرص بدل هدرها. ما زلنا ندير الاقتصاد بعقلية ريعية، من دون رؤية انتاجية واضحة، ومن دون اصلاحات بنيوية حقيقية تطل مكان الخلل الاساسية: من المالية العامة الى النظام المصرفي، ومن بيئة الاعمال الى آليات اتخاذ القرار. لذلك، يمكن القول ان المشهد الاقتصادي اللبناني اليوم هو نتيجة تراكم ازمات فوق ازمة بنيوية لم تعالج. نحن امام اقتصاد فقد مقومات الصمود، لا بسبب الصدمات فقط، بل بسبب غياب الادارة الكفوءة، وانعدام الشفافية، والتردد الدائم في اتخاذ قرارات اصلاحية جذرية. الخروج من هذا الواقع لا يبدأ بانتظار انتهاء الازمات الخارجية، بل بالاعتراف اولا بأخطائنا الداخلية، والانتقال الى نموذج اقتصادي منتج، واضح وشفاف، وقابل للحياة.

■ ما ابرز التحديات التي تعيق تعافي الاقتصاد اللبناني في المرحلة الراهنة؟

□ التحديات لا تكمن فقط في العناوين الكبرى، بل في التفاصيل اليومية التي تفشل اي محاولة للنهوض. الاقتصاد في لبنان يخنق تدريجا عبر سلسلة من العوائق الصغيرة التي تتراكم لتصبح عبئا كبيرا. كلفة الطاقة

المرتفعة وغير المستقرة تجعل اي انتاج مكلفا وغير تنافسي، والبيروقراطية المعقدة تعرقل المبادرات، فيما تتحول الرشاوى الى كلفة اضافية مفروضة على كل نشاط اقتصادي. هذه البيئة لا تشجع على الاستثمار، بل تدفع الى الهروب او الى العمل في الظل. يضاف الى ذلك، فقدان الثقة الكامل بالنظام المصرفي. عندما لا تعاد الودائع ولا تكشف الحقائق، يتحول النظام المالي الى عبء بدل ان يكون اداة للنمو. الاقتصاد حينها يعود الى شكله البدائي القائم على النقد، وهذا يحد من قدرته على التوسع والتطور. في اختصار، لا يمكن الحديث عن تعاف اقتصادي من دون اعادة بناء الثقة، ومن دون ادارة فعالة للتفاصيل التي تحدد فعليا بيئة العمل.

■ الى اي مدى لا يزال لبنان قادرا على الصمود اقتصاديا في ظل المتغيرات الاقليمية؟
□ لبنان لا يزال يصمد، لكن هذا الصمود لا يعكس قوة اقتصادية بقدر ما يعكس قدرة المجتمع على التكيف. تحويلات المغتربين تؤمن نوعا من الاستقرار، والافراد يتأقلمون مع تراجع مستوى معيشتهم. لكن كل هذه العوامل لا تبني اقتصادا، بل تؤجل الانهيار. هذا النموذج هش بطبيعته، لأنه يعتمد على عوامل خارجية وغير مستقرة. اي تراجع في التحويلات او اي تصعيد أمني يمكن ان يؤدي الى اهتزاز هذا التوازن بسرعة. ما نعيشه اليوم ليس استقرارا، بل هو توازن دقيق على حافة الانهيار حيث يتم استهلاك ما تبقى من موارد بدل انتاج موارد جديدة.

■ كيف تنعكس التوترات السياسية في المنطقة على الواقع الاقتصادي في لبنان؟
□ تنعكس التوترات السياسية في المنطقة على لبنان من خلال تراجع الثقة بالاقتصاد، انخفاض الاستثمارات، ارتفاع كلفة الاستيراد والشحن، وتراجع التصدير، مما يزيد الضغط على الاسعار والقدرة الشرائية. لكن المشكلة الاساسية ان الاقتصاد اللبناني كان متعثرا قبل

الحياذ يخفف
من المخاطر وعامل اساسي
لجذب الاستثمار



الوزير ورئيس جمعية الصناعيين السابق فادي عبود.

هذه التوترات، لأننا لم نبن نموذجا انتاجيا مستقرا، بل بقينا نعتد على رد الفعل بدل التخطيط. كما ان الاقتصاد لم يكن اولوية في السياسات العامة، ولم ننجح في توظيف علاقاتنا السياسية لمصلحة اقتصادية، ولا في اعتماد سياسة تفاوضية قائمة على المعاملة بالمثل، مما جعل لبنان دائما الطرف الاضعف في اي اتفاق او تفاوض. كذلك، غياب التوحيد حول رؤية اقتصادية وطنية واحدة جعل القرار الاقتصادي مشتتا، وأضعف قدرة لبنان على تحويل موقعه وعلاقاته الى مكاسب حقيقية. فمثلا حتى اليوم لم نتفاوض بجدية حول الاستيراد البري ورسوم الترانزيت للاتفاق على اكلاف تنافسية تريح الصناعيين والمزارعين. في

■ هل يمكن للاقتصاد اللبناني ان ينفصل عن التجاذبات السياسية الاقليمية؟
□ لا يمكن معالجة الاقتصاد في معزل عن اصل المشكلة السياسية، وتحديد مسألة قرار الحرب والسلم. هذه النقطة هي جوهرية، لأنها تحدد مستوى الاستقرار في البلد. في اي دولة طبيعية، هذا القرار يتخذ ضمن المؤسسات الدستورية. هذا الواقع يخلق حالة دائمة من عدم اليقين. لا يمكن لأي مستثمر ان يخطط في بلد غير مستقر، ولا يمكن لأي

اقتصاد ان ينمو في ظل هذا الغموض. بالتالي، اي اصلاح اقتصادي يبقى ناقصا إذا لم يعالج هذا الخلل الاساسي.

■ الى اي حد تؤثر العلاقات السياسية مع الدول العربية، وخصوصا الخليجية، على تدفق الاستثمارات والتحويلات؟

□ العلاقة مع الدول الخليجية كانت تاريخيا احد اعمدة الاقتصاد اللبناني. هذه العلاقة ليست اقتصادية فقط، كانت تعليمية، طبية، اجتماعية ومبنية على الثقة السياسية. عندما تكون هذه الثقة قائمة، تتدفق الاستثمارات، يزدهر قطاع السياحة، وتبقى تحويلات المغتربين مستقرة. لكن عندما تتوتر العلاقات، ينعكس ذلك فوراً على الاقتصاد. رأس المال بطبيعته حساس للمخاطر، واي اشارة سلبية تدفعه الى الابتعاد. لذلك، اعادة بناء هذه العلاقات لا تتطلب فقط جهودا دبلوماسية، بل تغييرا فعليا في العلاقات السياسية واستعادة الثقة بالدولة ومؤسساتها.

■ في ظل هذه التحديات، هل يحتاج لبنان الى اعادة تموضع سياسي في المنطقة؟

□ لبنان اليوم امام واقع يفرض عليه اعادة تقييم موقعه. الكلفة الاقتصادية للانخراط في صراعات اقليمية اصبحت اعلى بكثير من قدرته على التحمل. الدول الصغيرة لا يمكنها ان تلعب ادوارا أكبر من حجمها من دون ان تدفع ثمنا باهظا. هناك حاجة الى قدر من الواقعية والتواضع للاعتراف بأن لبنان لا يستطيع ان يحل قضايا خارج حدوده، مهما كانت هذه القضايا محقة او مهمة. حماية الداخل يجب ان تكون الاولوية، لأن استمرار استنزاف البلد في صراعات لا يملك ادوات التأثير فيها يؤدي الى مزيد من الانهيار.

■ هل تعتقد ان اعتماد سياسة خارجية اكثر توازنا يمكن ان ينعكس ايجابا على الاقتصاد؟
□ التوازن في السياسة الخارجية ينعكس مباشرة على الاقتصاد لأنه يخفف من مستوى المخاطر. الاقتصاد لا يحتاج فقط الى فرص،

ark

Paintings & Frames...



السياسات. اذا لم تتوافر هذه الشروط، لن يكون للحياد اثر فعلي. اما اذا ترافق مع اصلاحات جدية، فقد يشكل نقطة تحول تعيد لبنان الى موقعه الطبيعي كمركز اقتصادي في المنطقة.

■ ما هي الفوائد الاقتصادية المباشرة التي قد يجنيها لبنان في حال تبني سياسة حياد فعالة؟ □ الحياد يخفف من المخاطر، وهذا في ذاته عامل اساسي لجذب الاستثمار. كما انه يعيد فتح ابواب السياحة، ويخفض كلفة التمويل، ويمنح لبنان فرصة لإعادة تموضعه اقتصاديا. لكن الالم من ذلك هو انه يخلق بيئة تسمح بالإنتاج. الاقتصاد لا يبني فقط على التدفقات المالية، بل على القدرة على خلق قيمة مضافة، وهذا يتطلب استقرارا طويل الامد.

■ حياد لبنان هو خيار واقعي قابل للتنفيذ ام مجرد طرح نظري يصعب تطبيقه في الظروف الحالية؟ □ الحياد ليس طرحا نظريا، بل ضرورة اذا اراد لبنان ان يستمر. ما نعيشه اليوم هو نتيجة مباشرة لأخطاء متراكمة ونزاعات اقليمية، مما ادى الى دمار هائل من دون اي مكسب فعلي. البداية يجب ان تكون بالاعتراف بهذا الخطأ، ولا يمكن تصحيح المسار من دون مواجهة الواقع. بعد ذلك، يجب الانتقال الى مرحلة جديدة تقوم على اخراج لبنان من صراعات الآخرين، واعادة بناء التعايش الداخلي على اسس واضحة. لا يمكن ان يستقر الوضع إذا لم تستعد الدولة دورها وقراراتها في كل القضايا، ولا يمكن أن نبني اقتصادا في ظل عدم استقرار دائم.

كما ان أي محاولة لإعادة البناء تتطلب شفافية مطلقة في ادارة الدولة والمال العام، لأن الثقة هي الاساس. الحياد ليس خيارا سهلا لأنه يتطلب تغييرا عميقا في البنية السياسية، لكنه في المقابل قد يكون خيارا قابلا للحياة. اما الاستمرار في الواقع الحالي، فهو ببساطة استمرار في دفع كلفة لم يعد لبنان قادرا على تحملها.



النظام المالي تحول الى عبء بدل ان يكون اداة للنمو

◀ بل الى استقرار يمكن التنبؤ به. عندما تكون السياسات متقلبة او مرتبطة بمحاور متصارعة، يصبح لبنان بيئة غير آمنة للاستثمار. التوازن لا يعني التخلي عن المبادئ، بل ادارة المصالح بطريقة واقعية تحمي البلد من دفع اثمان تفوق قدرته.

■ ما مدى واقعية تطبيق مفهوم "النأي بالنفس" في السياق اللبناني الحالي؟ □ التجربة السابقة اظهرت ان "النأي بالنفس" لم يطبق فعليا، بل بقي شعارا. عند اول اختبار، تم تجاوزه، وكانت النتيجة ربط لبنان بساحات اقليمية ودولية وتحمله كلفة هذا الخيار. الحروب كانت نتيجتها خراب من الصعب علينا تحمله. ما نشهده اليوم من دمار وخسائر هو نتيجة مباشرة لهذه الحروب. لذلك، المشكلة ليست في المفهوم، بل في غياب الالتزام الحقيقي به. اي سياسة من هذا النوع تحتاج الى قرار واضح وارادة تنفيذ، والا تبقى مجرد اعلان نيات.

■ كيف تعرف حياد لبنان من منظور سياسي واقتصادي؟ □ الحياد هو اعادة تعريف لدور لبنان في

المنطقة. فبدل ان يكون ساحة صراع، يصبح منصة للاستقرار والخدمات. سياسيا، يعني عدم الانخراط في النزاعات، واقتصاديا، يعني خلق بيئة آمنة وجاذبة للاستثمار. كما يخفف شهية من يريد أن يمد يده على حدودنا. هذا التحول لا يضعف لبنان، بل يحميه، ويعيد توجيه طاقاته نحو الداخل بدل استنزافها في الخارج.

■ هل يمكن ان يشكل الحياد مدخلا لاستعادة الثقة العربية والدولية واستعادة لبنان دوره الاقتصادي السابق؟ □ الحياد يمكن ان يكون مدخلا مهما لاستعادة الثقة، لكنه ليس كافيا وحده. الثقة تبنى على مجموعة عناصر متكاملة، تشمل الشفافية، سيادة القانون، واستقرار



Arz 03-829172 | Ramy 03-617158

Antoine Khalil bldg, Daychounieh,
Mansourieh, Beirut, Lebanon

T/F: +961 4 401757
khalilb@inco.com.lb